

٢٢/٤٥ - مسألة كاليديونيا الجديدة

٢٣/٤٥ - مسألة أنغيلا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليديونيا الجديدة،

وقد درست الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١١)،

وإذ تعيد تأكيد أهمية إعمال حق الشعوب في تقرير المصير على نطاق عالمي،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تلاحظ التدابير الإيجابية التي تواصل السلطات الفرنسية اتخاذها في كاليديونيا الجديدة بالتعاون مع جميع قطاعات السكان لتشجيع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإقليم، بغية تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو تقرير المصير،

وإذ تعترف بالصلات الوثيقة بين كاليديونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادئ، وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية لتيسير زيادة تطوير هذه الصلات،

١ - توافق على الفرع المتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٥)؛

٢ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها، بروح التآلف، وذلك لصالح شعب كاليديونيا الجديدة بأكمله؛

٣ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو عملية تقرير مصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة، وتضمن حقوق جميع سكان كاليديونيا الجديدة؛

٤ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة أنغيلا،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٦)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بأنغيلا، بما في ذلك، على وجه الخصوص، قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(١٧)،

وإذ تشير إلى نتائج الانتخابات العامة التي أُجريت في شباط/فبراير ١٩٨٩ وبيان رئيس الوزراء، ومفاده أن حكومة أنغيلا لا تعترض السير نحو الاستقلال خلال فترة ولايتها الحالية،

وإذ تضع في اعتبارها السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، بأنها مازالت على استعداد للاستجابة على نحو مواتٍ لرغبة شعب الإقليم المعرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال^(١٨)،

وإذ تلاحظ أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على عدد من التغييرات الدستورية التي أوصى بها مجلس النواب في أنغيلا، وأن التغييرات التي تم الاتفاق عليها قد أحييت إلى المستشارين القانونيين في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، الذين صدرت إليهم التعليمات بالشروع في العمل بشأن التعديلات، وأن وفداً حكومياً إقليمياً قام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بزيارة إلى لندن لمناقشة تعديلات الدستور،

وإذ تلاحظ أن الدولة القائمة بالإدارة لم تغير موقفها فيما يتعلق بتقييد أي من المسؤوليات الخاصة التي يضطلع بها الحاكم أو جميع هذه المسؤوليات أو بإسنادها جزئياً أو كلياً إلى وزارة حكومة الإقليم دون تحديد إطار زمني للاستقلال،

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام، على

(١٦) المرجع نفسه، الفصول الرابع والخامس والتاسع.

(١٧) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، اللجنة الرابعة، الجلسة ١٢، والتصويب.

(١٨) A/AC.109/944 و Corr.1، الفقرة ١٧.

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق

رقم ٢٣ (A/45/23)، الفصل التاسع، الفرع باء - ٣.

الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر، بأي حال من الأحوال، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على أنغويلا؛

٤ - تكرر تأكيد أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، هي المسؤولة عن أن تهيم في أنغويلا الظروف التي تمكن شعبها من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب أنغويلا نفسه في تقرير مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، أهمية تعزيز الوعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال؛

٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة المقدمة إلى برامج تنويعه؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، تقديم المساعدة اللازمة لزيادة توظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية، وغيرها من قطاعات الاقتصاد؛

٨ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعّالة، بالتعاون مع حكومة الإقليم، لصون وضمان حق شعب أنغويلا غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها، بما في ذلك موارده البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل، وتحيط علماً، في هذا الصدد، بالآباء الواردة عن احتفال بيع إحدى جزر أنغويلا القريبة من الساحل إلى مجموعة من أصحاب المصارف الدولية؛

٩ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة، بالتعاون مع حكومة الإقليم، للتصدي للمشاكل المتصلة بالتجارة بالمخدرات؛

١٠ - تدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة اتخاذ كافة التدابير الضرورية لدفع عجلة التقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم؛

١١ - تكرر طلبها من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل بذل كل جهد لتيسير وتشجيع مشاركة الإقليم في المنظمات الإقليمية والدولية؛

سبيل الأولوية، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم،

وإذ تعرب عن قلقها من استمرار العمليات غير المشروعة التي تقوم بها سفن الصيد الأجنبية داخل المياه الإقليمية لأنغويلا، وترحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي الرامية إلى حماية الموارد البحرية والحفاظ عليها، ومكافحة أنشطة الصيادين الأجانب غير المشروعة في المنطقة،

وإذ تشدد على أهمية وجود خدمة مدنية فعّالة تعمل بكفاءة، وتلاحظ التدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم بهدف تخفيف حدة مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لخطر الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك،

وإذ تلاحظ مساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية كمصرف التنمية الكاريبي، في تنمية الإقليم،

وإذ تشير إلى أن أنغويلا قد أصبحت في عام ١٩٨٧ عضواً في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، وأنها تواصل مشاركتها في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الأخرى وتبدي اهتماماً نشطاً بها،

وإذ تشير أيضاً إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨٤،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغويلا في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض،

١ - توافق على الفرع المتعلق بأنغويلا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٩)؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب أنغويلا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/45/23)، الفصل التاسع، الفرع باء - ٥.

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام، على سبيل الأولوية، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وإذ تلاحظ أن حكومة برمودا بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ العمل في خطة إنائية جديدة للإقليم بهدف إشراك الجمهور على أوثق نحو ممكن في إعدادها،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة المستمرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي في تنمية الإقليم،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض،

١ - توافق على الفرع المتعلق ببرمودا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٠)؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم وموقعه الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر، بأي حال من الأحوال، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا؛

٤ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، أن تهتم في الإقليم الظروف التي تمكن شعب برمودا من أن يمارس، بحرية ودون تدخل، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب برمودا نفسه في تقرير مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان، وفي هذا

١٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغويلا في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

٢٤/٤٥ - مسألة برمودا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة برمودا،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٠)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا، وبوجه خاص قرار الجمعية العامة ٩٢/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢١)،

وإذ تضع في اعتبارها السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، بأنها مازالت على استعداد للاستجابة على نحو موات لرغبة شعب الإقليم المعرب عنها صراحة بشأن مسألة الاستقلال^(٢٢)،

وإذ تلاحظ أنه عقب الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩، التي احتفظ خلالها حزب برمودا الموحد الحاكم بالسلطة في البرلمان بالرغم من فقدانه ثمانية مقاعد، أعلن زعيمه، رئيس الوزراء، أن مسألة الاستقلال لم تعد قضية رئيسية لأن غالبية الشعب، فيما يبدو، لا تريد الاستقلال الآن،

وإذ تلاحظ أن زعيم حزب العمل التقدمي، وهو أكبر أحزاب المعارضة، يرى أن الاستقلال سوف يساعد على توحيد شعب برمودا وأن حاكم برمودا قد أعلن أن حكومة برمودا قد أقرت بأن من مسؤوليتها الحصول على معلومات وثيقة الصلة بمسألة الاستقلال، إذا ما تغيرت الظروف،

(٢٠) المرجع نفسه، الفصول الرابع إلى السادس والفصل التاسع.

(٢١) المرجع نفسه، الفصل التاسع، الفرع باء-٦.